دور النضالات النقابية والسياسية في تعزيز المساواة والحريات

ورقة تحليلية في التحولات المشاركة والتمثيل والعدالة الاجتماعية

The Role of Trade Union and Political Struggles in Advancing Equality and Freedoms: An Analytical Study of Transformations in Participation, Representation, and Social Justice

د. مريم بلحسين Meryem BELHOUSSINE

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة الحسن الثاني

الدار البيضاء

ملخص:

يتناول هذا المقال العلاقة المركبة بين النضالات النقابية والسياسية وبين مساري المساواة والحريات في المجتمعات المعاصرة. وينطلق من فكرة مفادها أن الحقوق لا تُفهم باعتبارها هبات جاهزة، بل باعتبارها نتائج تاريخية لصراع اجتماعي وسياسي حول التوزيع والتمثيل والاعتراف. ويحلل المقال كيف ساهمت النقابات في بناء العدالة الاجتماعية والكرامة المهنية، وكيف ساهم النضال السياسي في توسيع المشاركة وحماية الحريات العامة وتحويل المطالب الاجتماعية إلى إصلاحات قانونية ومؤسساتية. كما يناقش التحديات التي تواجه التنظيمات التقليدية، خصوصًا في ما يتعلق بتمكين النساء والشباب، وصعود الأشكال الجديدة للمشاركة القائمة على التنسيق المرن والتعبئة الرقمية. ويخلص إلى أن أفق التطوير لا يكمن في القطيعة مع المؤسسات الوسيطة، بل في تجديدها وجعلها أكثر ديمقراطية وانفتاحًا وقدرة على التفاعل مع تحولات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: النقابة، السياسة، المساواة، الحريات، العدالة الاجتماعية، التمثيل، النساء، الشباب، المشاركة الرقمية.

Abstract :

This paper examines the complex relationship between trade union and political struggles and the promotion of equality and freedoms in contemporary societies. It is based on the premise that rights should not be understood as granted privileges but rather as historical achievements resulting from social and political struggles over distribution, representation, and recognition. The paper analyzes how trade unions have contributed to advancing social justice, protecting

workers' dignity, and reducing power imbalances, while political activism has played a crucial role in expanding public freedoms, strengthening democratic participation, and transforming social demands into legal and institutional reforms. Furthermore, the study explores the challenges facing traditional organizations, particularly regarding the effective inclusion of women and youth, as well as the emergence of new forms of participation driven by digital technologies and flexible mobilization networks. It argues that the future of equality and freedom does not lie in abandoning intermediary institutions such as trade unions and political parties, but rather in renewing and democratizing them to better respond to societal transformations and citizens' evolving expectations. The paper concludes that combining institutional legitimacy with innovative forms of civic engagement is essential for building more inclusive, democratic, and equitable societies.

Keywords: Trade Union Struggles; Political Mobilization; Equality; Human Rights; Social Justice; Democratic Participation; Political Representation; Women; Youth; Digital Activism; Social Movements; Democratic Governance.

مقدمة

تُشكّل المساواة والحريات معيارين حاسمين في قياس نضج المجتمعات وحداثة مؤسساتها. فلا يكفي أن تعلن الدولة أو التنظيمات السياسية تبنيها لقيم العدالة وحقوق الإنسان، ما لم تتوفر الآليات القادرة على الدفاع عن تلك القيم وتحويلها إلى ممارسات فعلية. ومن هنا تبرز النضالات النقابية والسياسية بوصفها أحد أهم أشكال الفعل الجماعي التي مكّنت فئات واسعة من المجتمع من مواجهة الاستغلال والتهميش والإقصاء والمطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية.[1]

وقد بيّن التاريخ الاجتماعي أن معظم المكتسبات الكبرى، من الحق في التنظيم إلى الحق في الإضراب، ومن الحماية الاجتماعية إلى توسيع حقوق النساء والتمثيل السياسي، لم تكن هبات جاهزة، بل نتائج لتراكم نضالي طويل. ولذلك فإن دراسة النضالات لا تنتمي إلى الماضي وحده، بل تمثل مدخلًا لفهم شروط الإصلاح الراهن.[2] فالأزمات التي تطبع المشاركة والوساطة والثقة في المؤسسات لا يمكن فهمها بمعزل عن بنية التنظيمات وعن قدرتها على الاستجابة للتحولات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

إن الإشكال اليوم لا يتعلق فقط بوجود النقابات والأحزاب من حيث الشكل، بل بمدى قدرتها على تمثيل المجتمع فعلًا. وقد أصبح واضحًا أن جزءًا مهمًا من الشباب لا يرفض الشأن العام في ذاته، وإنما يتحفظ من قنوات المشاركة التقليدية التي تبدو له بطيئة أو مغلقة أو محدودة التأثير. كما أن قضية النساء تكشف بدورها حدود المساواة الشكلية، حين تحضر المرأة عدديًا أحيانًا لكنها لا تمتلك دائمًا الموارد أو المسارات الفعلية للوصول إلى القرار.

وتكتسب هذه الأسئلة قيمة خاصة، حيث يُسجّل أن الشباب والشابات ليسوا عازفين عن الشأن السياسي أو النقابي بقدر ما هم عازفون عن الأشكال التعاقدية التقليدية و أن معيقات التقدم السياسي تنبع من داخل الأحزاب نفسها النضالات النقابية والسياسية لتعزيز المساواة والحريات. ويفتح هذا المعطى المجال لقراءة أعمق لعلاقة التنظيم بالمساواة.

ويهدف هذا المقال إلى تحليل الوظائف التي تؤديها النضالات النقابية والسياسية في تعزيز المساواة والحريات، مع تشخيص حدودها الراهنة واقتراح أفق تجديدي يجمع بين قوة التنظيم المؤسسي ومرونة الأشكال الجديدة للمشاركة.

إطار مفاهيمي ومنهجي

يقوم هذا المقال على مقاربة تحليلية تركيبية تستند إلى أدبيات الحركات الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي ودراسات التمثيل والنوع الاجتماعي. ويُقصد بالنضال النقابي مجموع الممارسات الجماعية المنظمة التي تستهدف الدفاع عن المصالح المهنية والاجتماعية والمادية والمعنوية للفئات العاملة[3]. أما النضال السياسي، فيُقصد به كل فعل جماعي أو مؤسساتي يرمي إلى التأثير في القرار العمومي والقوانين والمؤسسات والسلطة التمثيلية.

---

[1] مارشال، ت. هـ. (1950) *المواطنة والطبقة الاجتماعية*. مطبعة جامعة كامبريدج ص35.

[2] تيلي، تشارلز. 2004. *الحركات الاجتماعية: 1768–2004*. بولدر: باراديم للنشر ص47.

[3] **تورين، آلان. 1984**. *عودة الفاعل: نظرية الحركات الاجتماعية*. باريس: منشورات فايار **ص. 72–74**.

ويُفهم مفهوم المساواة في هذا المقال بمعناه المركب، أي بوصفه مساواة قانونية ومؤسساتية ومادية ورمزية. فالاعتراف القانوني بالحقوق يظل غير كافٍ إذا لم يكن مقترنًا بإمكانات فعلية للوصول إلى الموارد والتمثيل والقرار. كما تُفهم الحريات باعتبارها حريات مدنية وسياسية واجتماعية مترابطة، تشمل حرية التعبير والتنظيم والاحتجاج والمشاركة والوصول إلى المعلومة.

باعتبارها مدخلًا دالًا على مفارقات التمثيل داخل الأحزاب والنقابات، وعلى تحوّل أنماط المشاركة لدى النساء والشباب، وعلى أهمية الاحتجاجات القطاعية الجديدة للنضالات النقابية والسياسية لتعزيز المساواة والحريات. ومن ثم، يجمع المقال بين الاستناد إلى أدبيات نظرية معروفة وبين بناء تفسير تحليلي يربط بين الخبرة الميدانية والأسئلة المفهومية.

المبحث الأول: الأسس النظرية والاجتماعية لدور النضالات النقابية والسياسية في تعزيز المساواة والحريات

تشكل النضالات النقابية والسياسية أحد المرتكزات الأساسية في بناء المجتمعات الديمقراطية وتوسيع مجال الحقوق والحريات. فالمساواة لا تتحقق فقط عبر النصوص القانونية، بل تحتاج إلى قوى اجتماعية منظمة تدافع عنها وتطالب بتجسيدها في الواقع[1]. ومن هذا المنظور، أسهمت الحركات النقابية والسياسية تاريخيًا في تقليص الفوارق الاجتماعية، وتحسين شروط العمل، وتوسيع المشاركة السياسية، وترسيخ ثقافة المساءلة والعدالة. لذلك فإن فهم دور هذه النضالات يقتضي العودة إلى أسسها النظرية والاجتماعية باعتبارها آلية مركزية لإعادة توزيع القوة والفرص داخل المجتمع.

المطلب الأول: النضال النقابي بوصفه آلية للعدالة الاجتماعية وإعادة التوازن إلى علاقات القوة

نشأ الفعل النقابي تاريخيًا استجابةً لاختلال بنيوي في العلاقة بين العمل ورأس المال، حيث يكون العامل الفرد أقل قدرة على التفاوض أمام المؤسسة الاقتصادية أو الإدارة. ومن خلال التنظيم الجماعي، تتحول المطالب الفردية المعزولة إلى قوة تفاوضية قادرة على انتزاع الحقوق وتحسين شروط العمل. ولهذا فإن النقابة ليست مجرد جهاز مهني، بل شكل من أشكال إعادة توازن القوة داخل المجتمع[2].

لقد ساهمت النقابات في تحقيق مكتسبات كبرى مثل تحديد ساعات العمل، والحق في الراحة الأسبوعية، والحماية من الطرد التعسفي، والتغطية الصحية، والضمان الاجتماعي. وتنبع أهمية هذه المكتسبات من كونها تنقل العامل من وضعية الهشاشة المطلقة إلى وضعية المواطن الاجتماعي الذي يملك حقوقًا قابلة للمطالبة والمساءلة.

كما أن النقابة تؤدي وظيفة رمزية وسياسية لا تقل أهمية عن وظيفتها المطلبية. فهي تُنتج وعيًا جماعيًا يربط بين التجربة الفردية وبين البنية الاجتماعية، وتجعل من المعاناة الخاصة قضية عامة يمكن صياغتها في لغة الحقوق. ومن هذا المنظور، يصبح النضال النقابي مدرسة للمواطنة، لأنه يدرّب الأفراد على التشاور والانتخاب والتفويض والتفاوض والعمل الجماعي.

---

[1] مارشال، ت. هـ. 1950. *المواطنة والطبقة الاجتماعية*. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص. 28.

[2] Hyman, R. (2001). *Understanding European trade unionism: Between market, class and society*. London: SAGE Publications, pp. 15–18.

وفي السياقات التي تتسع فيها البطالة والهشاشة والعمل المؤقت، تتعقد المهمة النقابية أكثر. إذ لم يعد كافيًا أن تظل النقابة ممثلة للعمال المستقرين فقط، بل أصبحت مطالبة بابتكار صيغ مرنة لتمثيل العمال المؤقتين والمشتغلين في القطاعات غير المهيكلة والعاملات في المجالات الأقل حماية. وهذا التحدي يحدد إلى حد بعيد مستقبل الفعل النقابي وصدقيته الاجتماعية.

ومن زاوية المساواة، يساهم الفعل النقابي في الحد من الفوارق حين يضغط من أجل سياسات أجور أكثر إنصافًا، وحين يدافع عن الحماية الاجتماعية والضمانات الأساسية. وهو بهذا المعنى لا يخدم فقط فئة مهنية محددة، بل يشارك في إعادة تعريف العدالة الاجتماعية داخل المجتمع ككل.

وتؤكد التجارب المعاصرة أن المطالب المهنية لا تزال حية، سواء في قطاعات التعليم أو الصحة أو العدالة أو الخدمات، غير أن جزءًا من هذه المطالب بات يُعبَّر عنه خارج القنوات النقابية الكلاسيكية. وهذه المفارقة لا تعني زوال الحاجة إلى النقابات، بل تكشف أن عليها إعادة تجديد خطابها وأدواتها وقدرتها على الإنصات والتنظيم.

المطلب الثاني: النضال السياسي بوصفه رافعة للحريات العامة والمواطنة المتساوية

يتمحور النضال السياسي حول سؤال السلطة والقرار والتمثيل. فمن يملك حق التشريع؟ ومن يصوغ السياسات العمومية؟ ومن يحدد من هو الممثل الشرعي للمجتمع؟ هذه الأسئلة هي قلب السياسة، ومن خلالها تتحدد حدود الحريات العامة وفرص المساواة داخل النظام السياسي.

وقد ارتبطت الحريات العامة تاريخيًا بنضالات طويلة ضد الاستبداد والاستعمار والاحتكار السياسي. فالحق في التعبير والتنظيم والتظاهر والتنافس الانتخابي لم يكن معطى جاهزًا، بل ثمرة لصراعات جماعية جعلت من الحرية قيمة قابلة للمأسسة والحماية القانونية.[1]

وتبرز الوظيفة المركزية للنضال السياسي في تحويل المطالب الاجتماعية والثقافية إلى قوانين ومؤسسات. فالمساواة بين الجنسين مثلًا لا تترسخ فقط عبر الخطاب الأخلاقي، بل حين تُترجم إلى قواعد للتمثيل، وإجراءات ضد التمييز، وآليات للإنصاف، ومساطر للمساءلة. وهذا التحويل لا يتم إلا عبر فاعلين سياسيين قادرين على الترافع والضغط والاقتراح.

وتبقى الأحزاب، رغم الانتقادات الموجهة إليها، فضاءً أساسيًا لإنتاج النخب وتنظيم التنافس وتمثيل المصالح. غير أن مصداقيتها ترتبط مباشرة بدرجة ديمقراطيتها الداخلية. فالحزب الذي لا يضمن الشفافية في اختيار مرشحيه، أو لا يفتح المجال أمام النساء والشباب[2]، أو يحتكر القرار في يد أقلية، يعجز عمليًا عن الإسهام الجدي في بناء مساواة سياسية أوسع.

كما لا ينبغي اختزال النضال السياسي في العمل الحزبي وحده، إذ تلعب الجمعيات والحركات الاجتماعية والمنظمات الحقوقية والحملات المدنية دورًا حاسمًا في إدخال قضايا جديدة إلى الأجندة العمومية، مثل العدالة المجالية، والحقوق الثقافية، ومناهضة العنف، وحرية الوصول إلى المعلومة. وهكذا يصبح المجال السياسي شبكة واسعة من الفاعلين لا مجرد مؤسسة واحدة.

---

[1] أرندت، حنّة 1963 .*في الثورة* .نيويورك: دار فايكينغ للنشر، ص. 21–25.

[2] دال، روبرت أ. 1971 .*التعددية السياسية والمعارضة* .نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، ص. 85–89.

ومن منظور الحريات، لا تكمن قيمة النضال السياسي فقط في إسقاط القيود، بل في بناء قنوات شرعية ومستدامة للمشاركة. فعندما يشعر المواطن أن صوته مسموع وأن المؤسسات قابلة للتأثير، تتقوى الثقة العامة.

أما حين يُفرغ التمثيل من مضمونه، تتسع الفجوة بين المجتمع والسلطة وتزداد هشاشة الوساطة.

المبحث الثاني: تحديات النضالات المعاصرة وآفاق تجديدها في ضوء قضايا النساء والشباب والتحول الرقمي

في ظل التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، تواجه النضالات المعاصرة تحديات جديدة تتعلق بتراجع الوسائط التقليدية للتمثيل، وصعود أشكال احتجاجية أكثر سيولة، واتساع مطالب فئات ظلت لسنوات على هامش القرار، وفي مقدمتها النساء والشباب. كما فرض التحول الرقمي أدوات جديدة للتعبئة والتأثير، بقدر ما أفرز مخاطر مرتبطة بالتضليل والمراقبة وعدم تكافؤ الوصول. ومن ثم، أصبح تجديد النضالات رهينًا بقدرتها على استيعاب هذه التحولات وبناء صيغ أكثر شمولًا وفعالية.

المطلب الأول: النساء والشباب بين المشاركة الشكلية والتمكين الفعلي داخل التنظيمات التقليدية

تكشف الخبرة السياسية المعاصرة أن وجود النساء والشباب داخل التنظيمات لا يعني بالضرورة تمكينهم فعليًا. فقد يكون الحضور عدديًا أو رمزيًا،[1] بينما تظل آليات القرار والترقي وتوزيع الموارد محكومة بمنطق النخب المستقرة أو العلاقات غير الشفافة. ومن هنا تظهر الحاجة إلى التمييز بين الإدماج الشكلي والإدماج المؤثر.

أن الجزء الأكبر من المعيقات صادر من داخل الأحزاب السياسية نفسها النضالات النقابية والسياسية لتعزيز المساواة والحريات. وهذه النتيجة تشير إلى أن التنظيم الحزبي قد يتحول أحيانًا من وسيلة للتمكين إلى فضاء لإعادة إنتاج الإقصاء.

كما يطرح النص سؤالًا نقديًا حول مآلات التنظيمات النسائية والشبابية داخل الأحزاب، وما إذا كانت تؤدي دورًا بنائيًا أم تظل صورية وموجهة للتسويق لفكرة الحزب الداعم للمساواة النضالات النقابية والسياسية لتعزيز المساواة والحريات. ويكشف هذا السؤال عن أهمية الانتقال من منطق الواجهة إلى منطق السلطة الفعلية داخل البنية التنظيمية.

ولا يتحقق التمكين الحقيقي من دون شروط مادية وتنظيمية واضحة. فالتنقل بين الجهات، وحضور الاجتماعات، والمشاركة في الدورات التكوينية، والقدرة على التواصل مع القواعد المحلية، كلها عناصر تتطلب موارد مالية ولوجستية. إلى أهمية تخصيص ميزانيات وتمثيلية جهوية وعدم ترك تمكين النساء والشباب رهين المنطق الريعي أو العلاقات الشخصية النضالات النقابية والسياسية لتعزيز المساواة والحريات.

وبالنسبة إلى الشباب، فإن الظاهرة لا تختزل في اللامبالاة كما يُشاع أحيانًا. فالشباب، لا يعزفون عن السياسة أو النقابة من حيث المبدأ، بل عن الأشكال التعاقدية التقليدية الجامدة النضالات النقابية والسياسية لتعزيز المساواة والحريات. وهذا يفرض مراجعة نقدية لطرق الاشتغال والتأطير والإنصات داخل التنظيمات الوسيطة.

[1] فريزر، نانسي. 1997 *العدالة المقاطعية: تأملات نقدية في "ما بعد الاشتراكية ."* نيويورك: روتledge، ص. 11و14.

إن التحدي الحقيقي إذن هو تحويل قيم المساواة وتكافؤ الفرص من شعارات خطابية إلى قواعد تنظيمية قابلة للقياس. ويتطلب ذلك شفافية في الترشيح، وتداولًا على المسؤوليات، وآليات تقييم، وتمويلًا واضحًا، وفضاءات حقيقية للتكوين والمشاركة، حتى يصبح التمثيل أداة للعدالة لا واجهة رمزية.

المطلب الثاني: صعود الأشكال الجديدة للمشاركة وآفاق التكامل بين التنظيم المؤسسي والتعبئة المرنة

أعادت التحولات الرقمية والثقافية تشكيل طرائق التعبئة والاحتجاج والانخراط. فلم تعد العضوية الطويلة والهرمية الصارمة الشرط الوحيد للمشاركة، بل ظهرت أشكال مرنة تعتمد التنسيقيات والشبكات الرقمية والحملات الموضوعاتية. وتمتاز هذه الأشكال بقدرتها على السرعة والانتشار، وبجاذبيتها الخاصة لدى الشباب.

وقد وثق النص المرجعي موجة من الاحتجاجات التي قادها شباب وشابات في قطاعات مختلفة، مثل الطب والصيدلة والتعليم والمحاماة والتمريض، مع اعتماد قنوات جديدة للتعبئة والتحسيس النضالات النقابية والسياسية لتعزيز المساواة والحريات. وهذه المعطيات تدل على أن الحقل الاحتجاجي لم ينكمش، بل أعاد تركيب نفسه عبر وسائط جديدة.

وتمنح المنصات الرقمية إمكانات مهمة لتعميم الخطاب، وتنظيم الحملات، وبناء تضامن عابر للحدود التنظيمية التقليدية. غير أن هذه القوة قد تقترن أحيانًا بضعف الاستمرارية أو غموض القيادة أو صعوبة التفاوض المؤسسي الطويل النفس. ولهذا فإن التعبئة الرقمية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لصناعة إصلاحات مستقرة ما لم تجد صيغًا للترجمة المؤسسية.

وفي المقابل، تملك الأحزاب والنقابات خبرة تراكمية في التنظيم والتفاوض وصياغة الملفات القانونية والضغط المستدام. لكن هذه الخبرة يمكن أن تتحول إلى عبء إذا اقترنت بالبيروقراطية أو الانغلاق أو بطء الاستجابة. ومن ثم، فإن المفاضلة الصلبة بين المؤسسي والمرن ليست منتجة؛ الأجدى هو التفكير في تكامل عملي بينهما.

إن المؤسسات التقليدية مطالبة بأن تدمج التكنولوجيا الحديثة وأساليب المشاركة الجديدة داخل هياكلها، وأن تعيد تعريف العضوية والانخراط بما يناسب تحولات المجتمع. كما أن التنسيقيات والحركات المرنة تحتاج بدورها إلى تطوير أدوات للحفاظ على الذاكرة التنظيمية وعلى القدرة التفاوضية وعلى الاستدامة.

وبذلك يتضح أن أفق التجديد لا يتمثل في إلغاء التاريخ المؤسسي، بل في جعله أكثر قابلية للتطوير. فالتجربة التراكمية التي راكمتها النضالات السابقة تظل قيمة، لكن شرطها أن تُعاد قراءتها في ضوء انتظارات الأجيال الجديدة وحاجاتها إلى الشفافية والفعالية والسرعة.

خاتمة

يتضح من خلال هذا التحليل أن النضالات النقابية والسياسية تشكل معًا رافعة أساسية لتعزيز المساواة والحريات. فالنقابات تسهم في إنتاج العدالة الاجتماعية والدفاع عن الكرامة المهنية، بينما يشتغل النضال السياسي على توسيع الحريات العامة وضمان التمثيل وتحويل المطالب إلى سياسات وقواعد مؤسساتية. ولذلك فإن الفصل بين البعدين الاجتماعي والسياسي يظل فصلًا مصطنعًا لا ينسجم مع الواقع.

كما تبيّن أن التحدي المعاصر لا يكمن فقط في الدفاع عن الحقوق في مواجهة الدولة أو السوق، بل أيضًا في إصلاح التنظيمات الوسيطة نفسها. فالنساء والشباب يحتاجون إلى تمكين فعلي لا رمزي، والأحزاب والنقابات مطالبة بأن تكون ديمقراطية داخليًا حتى تكتسب شرعية الدفاع عن الديمقراطية خارجيا.

ومن جهة أخرى، فإن صعود الأشكال الجديدة للمشاركة لا يلغي قيمة المؤسسات التقليدية، بل يدفع نحو تجديدها. وعليه، فإن أفق المساواة والحريات يمر عبر بناء صيغة تكاملية تجمع بين الشرعية التنظيمية والخبرة التفاوضية من جهة، والمرونة والابتكار الرقمي من جهة ثانية.

ان المساواة لا تُختزل في النصوص القانونية، بل تحتاج إلى فاعلين جماعيين قادرين على تحويل الحقوق إلى ممارسات. وهذا يبرز أهمية صيانة النقابات والأحزاب والهيئات المدنية بوصفها مؤسسات وسيطة لا غنى عنها في البناء الديمقراطي.

ثانيًا، يظهر أن النساء والشباب يواجهون داخل بعض التنظيمات عوائق ترتبط بالبنية الداخلية أكثر مما ترتبط بالمحيط الخارجي فقط. ولذلك فإن أي مشروع جدي للمساواة يقتضي إصلاحًا عميقًا في مسارات التمثيل والترشيح والتداول على المسؤولية وتوزيع الموارد.

ثالثًا، الأشكال الجديدة للمشاركة ليست نقيضًا للعمل المؤسسي، بل فرصة لتحديثه. لذاك وجب تطوير منصات تواصل داخلية، وآليات استشارة رقمية، وصيغ عضوية أكثر مرونة، وفضاءات تدريب تستجيب لثقافة الأجيال الجديدة.

رابعًا، يتعين دعم التنظيمات النسائية والشبابية بميزانيات واختصاصات واضحة وربطها بمؤشرات تقييم ومساءلة، حتى لا تبقى مجرد واجهات شكلية. كما ينبغي تعزيز التمثيل الجهوي وتمويل التنقل والتأطير باعتبارهما جزءًا من شروط المشاركة الفعلية.

خامسًا، من الضروري بناء جسور عملية بين التنسيقيات والحملات الرقمية وبين النقابات والأحزاب، من خلال أطر حوار وتنسيق وتبادل خبرات، بما يسمح بتحويل الزخم الاحتجاجي إلى إصلاحات مستدامة

ويظل هذا الشرط أساسيًا إذا كان الهدف هو حماية الحريات وتوسيع المساواة على المدى الطويل.

المراجع

- تيلي، تشارلز، **الحركات الاجتماعية، 1768–2004**، بولدر، كولورادو، دار بارادايم للنشر، 2004.
- تارو، سيدني، **القوة في الحركة: الحركات الاجتماعية والسياسة الاحتجاجية**، كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 2011.
- هايمان، ريتشارد، **فهم النقابية الأوروبية: بين السوق والطبقة والمجتمع**، لندن، دار ساج، 2001.
- فريغه، كارولا م.، وكيلي، جون (محرران(، **تنوعات العمل النقابي: استراتيجيات تجديد النقابات في اقتصاد معولم**، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2004.
- كيلي، جون، **إعادة التفكير في العلاقات الصناعية: التعبئة والجماعية والموجات الطويلة**، لندن، روتليدج، 1998.
- أوفه، كلاوس، وفيسنثال، هيلموت، **منطقان للفعل الجماعي: ملاحظات نظرية حول الطبقة الاجتماعية والشكل التنظيمي**، *السلطة السياسية والنظرية الاجتماعية*، المجلد 1، 1980، ص 67–115.
- فريزر، نانسي، **العدالة المعترَضة: تأملات نقدية في الوضع ما بعد الاشتراكي**، نيويورك، روتليدج، 1997.
- يونغ، إيريس ماريون، **الاندماج والديمقراطية**، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2000.
- فيليبس، آن، **سياسة الحضور**، أكسفورد، كلارندون برس، 1995.
- لوفندوسكي، جوني، **تأنيث السياسة**، كامبريدج، بوليتي برس، 2005.
- والبي، سيلفيا، **العولمة واللامساواة: التعقيد والحداثات المتنازع عليها**، لندن، دار ساج، 2009.
- بالديز، ليزا، **الهيئات المنتخبة: قانون الحصص الجندرية لمرشحي السلطة التشريعية في المكسيك**، *مجلة الدراسات التشريعية*، المجلد 29، العدد 2، 2004، ص 231–258.